

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن نباروك الأول ملك مصر

هتد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٥ "وزارة المالية" الفرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" اعتماد إضافي قدره ٤١٢٠٠ ج.م (واحد وأربعون ألفاً ومائتا جنيه) منه ٣٧٠٠٠ ج.م في الباب الثاني "مصاريف عمومية" و ٤٢٠٠ ج.م في الباب الثالث "أعمال جديدة" زيادة على الاعتمادات المدرجة في هذين البابين.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفورات العامة للميزانية.

شادة ٢ - هلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

شاصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المنزه في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يولي سنة ١٩٣٩)

شاروق

شاصر حضرة شاحب الجلالة

شؤير المالية

شؤيس مجلس الوزراء

شؤيد شؤود

شؤير المالية

شؤيد شؤود

قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن نباروك الأول ملك مصر

هتد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١٠ "وزارة العدل" الفرع ١ "ديوان العموم" والفرع ٥ "المحاكم الشرعية" الباب الثاني "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٦٩٦ ج.م (ألف وستة وستون جنيه) لتسوية تجاوزات بعض بنود هذا الباب.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية القسم

شادة ٢ - هلى وزيرى المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

شاصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المنزه في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يولي سنة ١٩٣٩)

شاروق

شؤير المالية

شؤيس مجلس الوزراء

شؤيد شؤود

شؤير المالية

شؤيد شؤود

شؤيد شؤود

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن نباروك الأول ملك مصر

هتد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المباني الأميرية" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٠٠٠ ج.م (ثلاثة آلاف من الجنهيات) لتسوية تجاوزات البند ٣ "إيجار ومياه وانارة" والبند ٥ "توريدات عمومية".

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة.

شادة ٢ - هلى وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

شاصر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المنزه في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يولي سنة ١٩٣٩)

شاروق

شؤير الأشغال العمومية

شؤيس مجلس الوزراء

شؤيد شؤود

شؤير الأشغال العمومية

شؤيد شؤود

شؤيد شؤود